

واقع تطبيق دعائم الحوكمة ضمن المنظومة المصرفية الجزائرية

The implementation of the pillars of the corporate governance inside the Algerian banking system

إيمان بركان

المدرسة العليا للمحاسبة والمالية بقسنطينة

berkaneimen00@gmail.com

تاريخ القبول: 2018/05/24

تاريخ الاستلام: 2018/03/23

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الإطار العام، والدعائم الأساسية التي يتركز عليها نظام الحوكمة في القطاع المصرفي. كما تمتد أبعاد البحث إلى التحقق من مدى توفر هذه الدعامات وتطبيقها داخل البيئة المصرفية الجزائرية، عبر تحديد مستوى التزام المصارف بتعليمات بنك الجزائر الصادرة ضمن هذا الإطار. وقد أظهرت نتائج الدراسة مستوى التزام معتبر لهذه المصارف، الأمر الذي يمكننا من تفسير هذه النتيجة بالوجود الفعلي لدعائم الحوكمة ضمن قوانين وتعليمات بنك الجزائر الموجهة إلى المصارف، وإلى الفهم الصحيح لها من طرف الأجهزة الداخلية والأجهزة الخارجية المكلفة بالرقابة على تسيير وإدارة المؤسسات المصرفية.

الكلمات المفتاحية: حوكمة المؤسسات، دعائم الحوكمة المصرفية، الجهاز المصرفي الجزائري.

تصنيف JEL : G2، G3.

Abstract:

This research aims to clarify the general framework, and the basic pillars of the corporate governance system in banks, and verify the availability of these pillars inside the Algerian banking environment.

The results of the study showed that banks have shown a high commitment to the instructions and laws of the Bank of Algeria, in applying the governance pillars and rules further. You can interpret this result the actual presence of these pillars within the laws and instructions of the Bank of Algeria addressed to the banks, and to have a correct understanding of the internal and external system of oversight of the conduct and management of banking institutions.

Keywords : Corporate Governance, Governance pillars in Banks, Algerian banking system.

Jel Classification Codes: G2, G3.

1. مقدمة:

1.1 تمهيد:

بالرغم من وضوح الحاجة إلى الالتزام بالحوكمة السليمة داخل المصارف يبقى التقصير والتهاون في الرقابة وإدارة المخاطر أمرا جديرا بالاهتمام والمعالجة، كما تسبب غياب السلوك الأخلاقي السوي للقائمين على شؤون المصرف في استمرار الأزمات في عديد دول العالم.

أضحى إرساء دعائم الحوكمة داخل الجهاز المصرفي الجزائري أمرا في غاية الأهمية لضمان سلامة المصارف وتحقيق الكفاءة في أدائها. وبعد مرحلة الفراغ التي طبعته عمل المنظومة المصرفية في ظل الاقتصاد المخطط، تمت عملية الإصلاحات بغية تفعيل مبادئ الحوكمة ذات العلاقة بتطوير القطاع المصرفي في الجزائر، وبما يتماشى والتوجه نحو اقتصاد السوق.

2.1 أهمية وأهداف الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في التعريف بالدعائم أو الركائز الأساسية لنظام الحوكمة داخل المصارف، ومعرفة أهمية كل واحدة منها في تعزيز الاستقرار والسلامة الداخلية للمصرف. كما تهدف الدراسة إلى إبراز أهمية كل من عمليتي الرقابة بشقيها الداخلية والخارجية، وكذا إدارة المخاطر داخل المؤسسات المصرفية في الجزائر، من خلال ما هو متاح من تشريعات وقوانين، واستنباط الدور المنوط بها في عملية الحوكمة.

3.1 مشكلة الدراسة:

زاد تعقد الأنشطة المصرفية وتعاضم المخاطر المحدقة بها من ضرورة الاهتمام بإرساء دعائم الحوكمة المرتبطة بالرقابة، إدارة المخاطر، وبالتحلي بالسلوك الأخلاقي، لما توفره هذه الدعائم من أساليب وإجراءات تضمن الممارسة الإدارية السليمة، تحكم أفضل في المخاطر والإفصاح الملائم والشفافية في المعلومات. ومن أجل معرفة مدى اهتمام المصارف العاملة داخل الجهاز المصرفي الجزائري بإرساء هذه الدعائم من خلال التزامها بالتطبيق الأمثل بتعليمات وقوانين بنك الجزائر ذات الصلة بهذا الموضوع تم طرح التساؤل التالي:

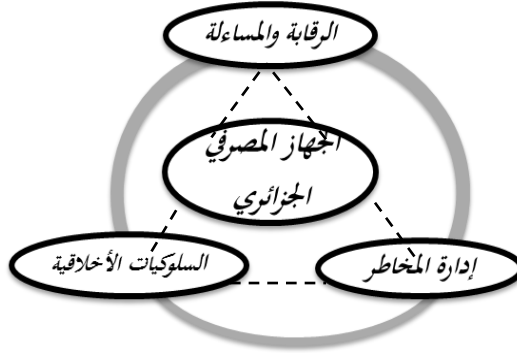
"هل تلتزم المصارف بتعليمات بنك الجزائر المتعلقة بإرساء دعائم الحوكمة داخل الجهاز المصرفي الجزائري؟".

4.1 فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤل الرئيس أعلاه تمت الاستعانة بالفرضية الأساسية التالية:
" تلتزم المصارف بتعليمات وقوانين بنك الجزائر المتعلقة بإرساء دعائم الحوكمة داخل الجهاز المصرفي الجزائري".

5.1 نموذج الدراسة:

شكل رقم (1): متغيرات الدراسة



في ضوء عناصر المشكلة وأهداف الدراسة وفرضياتها، فإن التصور العام لنموذج الدراسة يصف ويحدد متغيراتها المشتتة على المتغير التابع (Dependent Variable) المتمثل في الجهاز المصرفي الجزائري، والمتغيرات المستقلة (Independent Variables) المتمثلة في دعائم الحوكمة الثلاث: الرقابة والمساءلة، إدارة المخاطر، والسلوكيات الأخلاقية. كما يوضح النموذج العلاقة الموجودة فيما بين المتغيرات المستقلة، وأيضاً بينها وبين المتغير التابع.

6.1 التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة:

- حوكمة المؤسسات:

انبثقت عدة تعريفات لمفهوم حوكمة المؤسسات، منها تعريف (Jensen & Meckling) الذي يوضح، من منظور حديث وفي إطار مشكلة الوكالة، العلاقة الموجودة

بين الملكية ممثلة في أصحاب الأسهم والسندات، وبين الرقابة الممارسة من طرف المدراء (JENSEN, MECKLING, 1976). كما وصفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بأنها النظام الذي تستخدمه المنشأة في عملية الإشراف والرقابة على عملياتها (OECD, 2004).

- الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية:

وفقا لمقررات بازل، تمثل الحوكمة الطريقة المثلى التي تدار بها المصارف بواسطة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وانعكاس ذلك على قراراتها بخصوص وضع الأهداف، إدارة العمليات التي تضمن حماية مصالح المودعين ومراعاة حقوق أصحاب المصالح الآخرين.

- دعائم الحوكمة داخل المصارف:

تتمثل دعائم حوكمة المصارف في ثلاثة ركائز أساسية ذات أهمية شديدة لما لها من أثر على بعث ودعم الاستقرار داخل المصرف والنظام المصرفي ككل، وهي:

الرقابة والمساءلة: بوجهيها الداخلي والخارجي والمهادفة إلى دعم وحماية الجهاز المصرفي من خلال المحافظة على حقوق المودعين والدائنين للمصرف.

إدارة المخاطر: بواسطة وضع نظام لإدارة المخاطر يكشف عن المخاطر ويفصح عنها ويوصلها للمساهمين وأصحاب المصالح بالمصرف في الوقت المناسب.

السلوك الأخلاقي: ويعني، ضمان الالتزام السلوكي من خلال الالتزام بالأخلاق الحميدة، قواعد السلوك المهني الرشيد، التوازن في تحقيق مصالح الأطراف المرتبطة بالمصرف، الشفافية عند تقييم المعلومات، القيام بالمسؤولية الاجتماعية والحفاظ على بيئة نظيفة.

2. الدراسات السابقة والإطار النظري للدراسة:

إن مجال تطبيق الحوكمة له جذوره التاريخية في العصر الحديث والذي ما فتئ يتبلور تدريجيا وفقا لما تؤكد عليه العديد من الدراسات. حيث اهتمت دراسة (Means & Berle) "المؤسسة المعاصرة في ظل الملكية الخاصة" (The modern corporation and private property) (MEANS BERLE, 1932)، بقضايا المنشأة ذات العلاقة بمنح حق التصويت لكل المساهمين دون تمييز وتصميم الآليات التي تضع المنشأة موضع الشفافية من

خلال نظام لمراجعة الحسابات. وعالجت دراسة (Coase) "طبيعة نشاط المنشأة" (The nature of the firm) بموضوعية ووضوح كبيرين طبيعة الصفقات التي تبرم بين المنشآت في ظل كفاءة السوق وأثرها في تحديد حجم المنشآت وسعر المنتجات (COASE, 1937). وفي محاولة لحل مشكلة تعارض المصالح بين المالكين والإدارة، ساهم (Jensen & Meckling) عام 1976 في ظهور وتطوير نظرية الوكالة عبر دراستهما للآثار التنظيمية والسلوكية المرتبطة بحقوق الملكية على مستوى العقود المبرمة، وبالاتماد على الأعمال الأولية لـ (Ross) (LEDENTU, 2008)، إلا أن المفاهيم التي تستند عليها هذه النظرية تعود أساسا إلى (Adam Smith) عند مناقشته لمشكلة الفصل بين الملكية والسلطة.

إن من أهم الدراسات النظرية والتجريبية ذات الصلة، المعبرة عن أهمية الحوكمة في المجال المصرفي، تلخص فيما هو مدرج أدناه على سبيل المثال لا الحصر كما يلي:

- الدراسة المعنونة بـ "حوكمة المؤسسة والأداء المصرفي في الصين" (Corporate Governance and Bank Performance in China) لـ Chunxia Jiang, Jianhua Zhang, Genfu Feng (JIANG, FENG, ZHANG, 2012)، والتي بحثت عن الآثار التي يمكن أن يحدثها نظام حوكمة المؤسسات على أداء المصارف في البلد في الفترة ما بين 1995 و 2008، من خلال اختبار تأثيرات الحوكمة على كفاءة الأداء لسبعة وأربعين مصرفا. أشارت نتائج الدراسة إلى ملاحظة تحسن ملفت في الأداء المصرفي، والمعبر عنه بدلالة متوسط مستوى الربح قدر بـ 61٪. كما أشارت إلى أن الاختلاف في طبيعة الملكية، من منظور حوكمة الشركات، له تأثير كبير على مستوى الأداء، فالمصارف ذات الأغلبية الأجنبية للملكية أكثر ربحية مقارنة بغيرها ذات الملكية الأغلبية للدولة.

- دراسة عبد الرزاق الشحاتة، وسيمير البرغوثي "ركائز الحوكمة ودورها في ضبط إدارة الأرباح في البيئة المصرفية في ظل الأزمة المالية العالمية" (شحاتة، البرغوثي، 2009)، والتي تطرقت إلى تحليل دور هذه الركائز المتمثلة في الرقابة، الإفصاح وإدارة المخاطر في تجنب المصارف مخاطر التعثر والفشل المالي والإداري وفي تعظيم القيمة السوقية للمنظمة بما يضمن لها عنصر النمو والاستمرارية. حيث خلصت الدراسة إلى أن جهود الحكومات بشأن التشريعات الجديدة وتعديل التشريعات السابقة تهدف إلى تحسين المناخ الاقتصادي العام،

والعمل بشكل فعال وشفاف في السوق المالي، بالإضافة إلى دورها الهام في تحقيق دعائم الحوكمة؛

- دراسة محمد زيدان " أهمية إرساء وتعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي " مع الإشارة إلى حالة الجزائر (زيدان، 2009). والتي توصل من خلالها إلى أن تعزيز مبادئ الممارسات السليمة للحوكمة على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري تنطلق من بنك الجزائر، باعتباره المسؤول الرئيس عن تنظيم ورقابة المصارف والإشراف عليها، كما يجب على الإدارة العليا للمصارف العمومية تبني مبادئ الحوكمة والعمل على إرسائها وتعزيزها لتجنب الأزمات، والأخذ بالمبادئ الواردة ضمن مقررات بازل.

انطلاقاً مما سبق، يتضح جلياً أهمية الحوكمة في المجال المصرفي، عموماً، فالدراسات السابقة المدرجة أعلاه، والمستقاة من أنظمة مصرفية مختلفة تبين أهمية الحوكمة وانعكاساتها الإيجابية على المصرف من جانب تحسين الأداء، والتقليل من المخاطر، والرفع من كفاءة أنظمة الرقابة. من هذا المنطلق، فقد تطرقت هذه الدراسة إلى أهمية دعائم الحوكمة داخل البيئة المصرفية، ومدى توفرها داخل الجهاز المصرفي الجزائري من خلال تحديد مستوى التزام المصارف بتعليمات بنك الجزائر المستوحاة من مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية.

3. أهمية أنظمة الرقابة الداخلية لحوكمة المصارف في الجزائر:

بدأ الاهتمام بموضوع الرقابة الداخلية داخل المصارف في الجزائر، عبر التنظيم رقم 03-02 المتعلق بتطبيق الرقابة الداخلية في المصارف، والذي أصبحت بموجبه هذه الأخيرة، مجبرة على تأسيس أنظمة للرقابة الداخلية تعمل في مجملها كجهاز للرقابة الداخلية الفعالة لضمان التحكم في الأنشطة والاستخدام الفعال للموارد، بالإضافة إلى السير الحسن لعمليات حماية الأصول وضمان الشفافية والمصادقية في المعلومات المالية مع الأخذ بالاعتبار جل المخاطر.

تم إلغاء التنظيم 03-02 بالكامل وعوض بالتنظيم رقم 11-08 المتعلق بالرقابة الداخلية في المصارف، بهدف دعم وتعزيز أجهزة الرقابة الداخلية داخل هذه المؤسسات. كما وينظر التنظيم الجديد للرقابة الداخلية على أنها مجموعة الإجراءات والمعايير الموجهة

تحييدا لضمان وبشكل دائم التحكم في الأنشطة، التوظيف الجيد لعمليات الرقابة، احترام الإجراءات الداخلية، التطابق مع القوانين والتنظيمات، مصداقية المعلومات المالية، والاستخدام الأمثل للموارد، وذلك بالاعتماد على نظام مراقبة العمليات والإجراءات الداخلية؛ التنظيم المحاسبي ومعالجة المعلومات؛ أنظمة تقدير المخاطر والنتائج؛ أنظمة الرقابة والتحكم في المخاطر؛ نظام التوثيق والأرشفة؛ وقواعد الحوكمة - Règlement N°11 (2011, 08)

4. أهمية أنظمة الرقابة الخارجية لحوكمة المصارف في الجزائر:

يعتمد نجاح تطبيق الحوكمة في المؤسسات المصرفية بشكل محوري على البنك المركزي ودوره الإشرافي والرقابي باعتباره المسؤول الأول والأخير على عمليات الرقابة الخارجية، من خلال اضطلاعهم بمراقبة عمل المصارف ومتابعة تطور المخاطر النظامية. إلى جانب محافظ الحسابات أيضا، الذي يؤدي دورا مهما في تفعيل الحوكمة من خلال مراجعته لحسابات المصارف بما يمكنه من التأكد من مصداقيتها واحترامها للمعايير والقوانين المعمول بها.

1.4 الرقابة من قبل بنك الجزائر:

يؤدي بنك الجزائر مهامه في مجال الرقابة البعيدة عبر عمليات الرقابة المستندية والرقابة الميدانية، كما يشرف بصرامة على التدقيق الدائم للمصارف، سيما إجراءات تقييم المخاطر وتسييرها والتحكم فيها، أين اعتمد نظام مراقبة وتقييم خاص بمراقبة مدى احترام المصارف لقواعد الحيطة والحذر ونسب القروض المعتمدة مقارنة برأس المال من خلال نسب الملاءة، السيولة والقدرة على السداد (الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، 2008).

وضمن سعيه المستمر نحو التحقق من سلامة ومتانة النظام المصرفي وجعله مطابقا للمعايير الدولية، أقدم البنك على اتخاذ العديد من الإجراءات التي من شأنها جعل قواعد العمل المصرفي مواكبة للمتطلبات العالمية ومتوافقة مع الإطار التنظيمي والرقابي لدور البنك في مجال الرقابة الاحترازية الفعالة على العمل اليومي للمصارف. كما قام بنك الجزائر بتعزيز

مهامه في هذا المجال عبر تبني مبادئ الرقابة الاحترازية الكلية، بموجب الأمر 04-10 الذي يمنحه مهمة الإرساء القانوني للاستقرار المالي، خصوصا ما تعلق بمهمة تسيير الخطر النظامي.

كذلك، قام بنك الجزائر بتدقيق آليات الرقابة والإنذار، لاسيما متابعة وضعيات المصارف بواسطة تمارين اختبارات القدرة على تحمل الضغوط ومؤشرات متانة النظام المصرفي. أين تم القيام، وبمساعدة خبراء من البنك الدولي، باختبار مقاومة النظام المالي للصدمات المالية الداخلية والخارجية، (بنك الجزائر، 2011).

قد عززت هذه الإجراءات المستحدثة من صلاحيات بنك الجزائر عبر منحها للمفتشين التابعين له مجالا أوسع من حيث القيام بأي تحقيق أو مراقبة على مستوى المصارف الأمر الذي يمنحه قدرة أكبر على الكشف المبكر لنقاط الضعف ومتابعة أفضل للمصارف. في هذا الإطار، قام بنك الجزائر بتعيين الإجراءات المنهجية للرقابة المصرفية، بعد إنشاء نظام تنقيط المصارف المستوحى من نظام (CAMELS) الذي تم وضعه على أساس المعايير الدولية وبالتعاون مع صندوق النقد الدولي وكتابة الدولة الأمريكية للخرينة.

2.4 الرقابة من قبل محافظي الحسابات:

يشرف محافظي الحسابات على عملية الرقابة الداخلية عبر قيامهم بفحص ومراجعة التقارير المالية الخاصة بالمصرف، ونظرا للموقع الحساس الذي يتمتع به مراجعو الحسابات داخل المصارف بشكل خاص، والذي يتطلب كثيرا من الشفافية والمصادقية فإنه يقع على عاتق هؤلاء المراجعين التزامات معينة يتطلبها مجال عملهم، أهمها:

- الإعلام الفوري بالمخالفات المسجلة أثناء أداء مهامهم وفقا لما تقتضيه القوانين واللوائح؛
- تقييم امتثال الأجهزة الداخلية لإجراءات مكافحة تبييض الأموال، وفقا للممارسات المعيارية والاحترازية السارية؛

- تقديم لمحافظ بنك الجزائر دوريا التقارير وأعمال المراقبة الناتجة عن المسؤوليات المنوطة بهم.

ولمزيد من الفعالية في دور محافظي الحسابات أجريت بعض التعديلات على مهنة المراجعة، بإصدار القانون رقم 01-10، الذي كرس مبادئ الحوكمة المعتمدة من منظمة

التعاون الاقتصادي والتنمية، وذلك ضمن مبدأي حماية حقوق المساهمين والمعاملة المتساوية والعدالة لهم، أين نص فيه على إلزام المحافظ بإعلام المساهمين والدفاع عنهم والتأكد من احترام مبدأ العدالة بينهم. كذلك بالنسبة لمبدأ الإفصاح والشفافية من خلال التقارير التي يعدها المحافظ، ومبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة الذي يتيح مساءلة المجلس عبر تقديم شروط إبرام الاتفاقيات التي تكون فيها للقائمين بالإدارة مصالح مباشرة أو غير مباشرة، ومبدأ دور أصحاب المصالح، أين يأخذ المحافظ في الاعتبار حماية حقوق جل أصحاب المصالح (Journal Officiel De La République Algérienne N° 42,2010).

5. إدارة المخاطر في ظل حوكمة المصارف الجزائرية:

مع الانفتاح العالمي تتعرض الأنظمة المصرفية والمالية لمخاطر مختلفة، الأمر الذي يدفعها إلى المواكبة الدائمة لكل مستجد من أجل الوقاية ضد الأزمات المحتملة. ومن أجل بلوغ الهدف الرئيسي المتمثل في إدارة المخاطر وحماية المودعين، تواصل السلطات التنظيمية للنظام المصرفي الجزائري تغيير ووضع مختلف النصوص التي تجعل النظام مواكبا لمقررات بازل. هذا ويتوفر الجهاز المصرفي الجزائري على قاعدة من الأنظمة التشريعية والتنظيمية التي تعمل على دعم وتعزيز إدارة العمليات المصرفية المستوحاة أصلا من توصيات بازل1. فقد أظهر التوافق الكبير بين القواعد الاحترازية في إطار التعليم رقم 94-74 المتعلقة بتحديد القواعد الاحترازية لإدارة المصارف، وبين تلك الخاصة بمقررات بازل1 مدى الاهتمام الذي تبديه السلطات النقدية الجزائرية بالمستجدات الدولية المرتبطة بمعايير إدارة النشاط المصرفي.

ومن أجل دعم الشروط المطلوبة لدخول القطاع المصرفي، حدد بنك الجزائر قواعد صارمة لممارسة الأنشطة المصرفية توافقا مع مبادئ بازل للرقابة المصرفية الفعالة، من ضمنها، رفع الحد الأدنى لرأس المال بموجب التنظيم 08-04. يعد هذا الإجراء كإعادة هيكلة مصرفية ولو جزئية يهدف إلى تنمية فعالية الوساطة المالية وتحسين قدرة المصارف على تحمل المخاطر والحفاظ على استقرارها واستمراريتها. كذلك هو الأمر بالنسبة للتنظيم رقم 14-01 الذي نص على رفع نسبة الملاءة إلى 9.5% على أن يغطي رأس المال

الأساسي كلا من مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل بنسبة 7% على الأقل، إضافة إلى فرض تكوين هامش للمحافظة على رأس المال بنسبة 2.5% من الأموال الخاصة القاعدية للمصرف المسمى بـ "وسادة أمان" (Règlement N°14-01,2014).

ما يلاحظ على هذا التنظيم مسيرته لبازل 2 بإدراجه لمخاطر السوق ومخاطر التشغيل في نسبة الملاءة، مع حساب ترجيحات مخاطر الائتمان، وأخذه بالاعتبار لأهم جانب في بازل 3 من حيث رفع النسبة الإجمالية.

5. السلوكيات الأخلاقية في ظل حوكمة المؤسسات المصرفية:

تعد الركيزة القائمة على الأخلاقيات من أهم الركائز التي تم إغفالها في فترات سابقة، الأمر الذي كان له الوقع الأكبر في تدهور الأوضاع المالية والاقتصادية في النظام العالمي بأسره. فثمة أمور يبيحها القانون يجب أن نحرّمها على أنفسنا، وثمة أمور لا يفرضها القانون ومع ذلك يجب أن نفرّضها على أنفسنا. والمقصود هنا الأخلاقيات في المحيط الاقتصادي، فمن وجهة نظر الأفراد لا بد من إضافة الأخلاقيات إلى قوانين التعاملات المالية والاقتصادية، خاصة في ظل الوقائع التي طبعت صورة سيئة عن أخلاقيات المؤسسات وقوضت ثقة المستثمرين بها، من مثل، هبوط أسواق الأسهم، فشل الشركات، الممارسات المحاسبية المشكوك فيها وانتهاك سلطة المؤسسة التي مست أكبر المؤسسات العالمية (WorldCom, Anderson, Merrill Lynch, Enron, Martha Stewart,) Global Crossing, Boeing.. ولتلافي مثل هذه التجاوزات، صارت تشكل الثقافة الأخلاقية ضمن محيط الأعمال جوهر إطار الحوكمة، نظرا للتأثير الذي تمارسه على الأمور الحساسة داخل المؤسسة من اتخاذ القرارات والحصول على التمويل اللازم لها.

تقوم النقطة الجوهرية على اعتبار أن الأخلاق هي نقطة البداية والنهاية في كل منظمات الأعمال، وأن الأخلاق مسؤولية جميع أفراد المنظمة على مختلف مواقعهم، فقد أصبح من الضروري إتباع منهج أخلاقي لضمان نجاح المؤسسات ولإعطاء صورة إيجابية لها. ومن هذا المنطلق فإن أخلاقيات العمل ليست مجرد محاولة لوضع معيار يستطيع بموجبه جميع الموظفين معرفة ما هو متوقع منهم ولكنها أيضا محاولة لتشجيع الموظفين والمديرين وأعضاء مجلس الإدارة على التفكير واتخاذ القرارات من خلال منظومة من القيم المشتركة.

وككل المهن، أخلاقيات المهنة المصرفية هي بيان شامل للقيم والمبادئ التي توجه العمل اليومي للمصارف. لهذا فإن وضع قواعد وخطوط عامة تُتخذ كمرجع للتحكيم المهني أو كإجراءات وقائية يستفاد منها في خلق الحس الأخلاقي لتحقيق تطوير المهنة أصبح مطلباً ضرورياً (محبوب بن حمودة، فطيمة بن عبد العزيز، 2011).

كما أدى التغير في مفهوم مسؤولية المصارف إلى ظهور مسؤوليتها الاجتماعية بجانب مسؤوليتها الاقتصادية، فقد أصبح ينظر إلى الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للمصارف وبالمبادئ الأخلاقية في القطاع المصرفي على أنها أداة تسويقية مناسبة للاتصال مع الجمهور، تحددها مجموعة من العناصر الأساسية مثل: وحماية حقوق العملاء، إدارة المخاطر وتعزيز الأخلاقيات في العمل المصرفي. حيث يفترض (Ghillyer) أن أخلاقيات العمل وتطبيق المعايير الأخلاقية ضمن الحوكمة وسيلة يجب التأكيد عليها ضمن سلوكيات الأعمال، باعتبارها عنصراً من المسؤولية الاجتماعية للمنظمات (Ghillyer, 2010).

إن التأكيد على دمج الأخلاقيات في التعاملات المالية، بشكل أخص، يولد الثقة بين المتعاملين ويحمي حقوق ومصالح مختلف الأطراف، لذا تتجه معظم المؤسسات المالية إلى وضع موثيق صارمة للأخلاقيات من شأنها إرشاد أعضاء مجلس الإدارة والمديرين والموظفين نحو التركيز على السلوك الأخلاقي المناسب. وتماشياً مع هذه الحاجة، تتضمن المدونة الأخلاقية والسلوكية لبنك الجزائر مجموعة القواعد الأخلاقية والسلوكية، وكذا المعايير الواجب احترامها من طرف أعوان بنك الجزائر أثناء ممارستهم للمهام المنوطة بهم.

6. واقع تطبيق دعائم الحوكمة ضمن المنظومة المصرفية الجزائرية (دراسة تطبيقية):

تتمحور الدراسة التطبيقية، أساساً، حول دراسة مدى توفر النظام المصرفي الجزائري على دعائم الحوكمة (الرقابة، إدارة المخاطر والسلوكيات الأخلاقية)، عبر الكشف عن مدى التزام المصارف العمومية والأجنبية بتعليمات وقوانين بنك الجزائر المتعلقة بهذه الدعائم.

1.6 مجتمع وعينة الدراسة:

يضم مجتمع الدراسة مجموعة المصارف العمومية والأجنبية العاملة في البيئة المصرفية الجزائرية، والبالغ عددها ستة مصارف عمومية وأربع عشرة مصرفاً أجنبياً، إضافة إلى بنك الجزائر. وتضم العينة محل الدراسة خمسة مصارف عمومية وخمسة مصارف أجنبية، والمديرية العامة للمفتشية العامة لبنك الجزائر. أما أفراد مجتمع الدراسة فهم أولئك الأفراد الذين يتولون مناصب قيادية وإشرافية ذات مهام تتعلق بأعمال الرقابة وإدارة المخاطر، والممثلين في المراجعين الداخليين بالمديريات العامة للمراجعة الداخلية للمصارف، وكذا المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين بالمديرية العامة للمفتشية العامة لبنك الجزائر. وقد اقتصرَت الدراسة على هذه الأقسام، حصراً، نظراً لإلمامها أكثر من غيرها بكل ما تعلق بدعائم الحوكمة، لكونها تعد حلقة الوصل بين مختلف الأطراف الفاعلة في تطبيق هذه الدعائم.

جدول (1): توزيع أفراد العينة على المصارف وهيئات بنك الجزائر محل الدراسة

المصرف	الاستثمارات الموزعة	الاستثمارات المستردة	نسبة الاستثمارات المستردة (%)
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	15	11	14.86
البنك الوطني الجزائري	10	10	13.5
القرض الشعبي الجزائري	09	06	8.1
بنك الجزائر الخارجي	04	03	04
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	05	05	6.75
مصرف BNP Paribas - الجزائر	09	08	10.81
المؤسسة المصرفية العربية - الجزائر	04	04	5.4
مصرف السلام - الجزائر	03	03	04
مصرف الخليج - الجزائر	06	06	8.1
مصرف البركة - الجزائر	03	03	04
المديرية العامة للمفتشية العامة	20	15	20.4
مجموع الاستثمارات	88	74	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالنظر إلى نتائج الاستبيان.

يتضح من الجدول، أن أكبر نسبة استجابة كانت من طرف موظفي المديرية العامة للمفتشية العامة بنسبة وصلت إلى 20.4%، يليه بعد ذلك كل من الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، البنك الوطني الجزائري، ومصرف BNP Paribas - الجزائر بنسب متقاربة وصلت إلى 14.86%، 13.5%، و 10.81% على التوالي، أما بقية المصارف محل الدراسة فقد تراوحت نسب استجابتها ما بين 8.1% و 4%.

2.6 أسلوب جمع البيانات والأدوات المستخدمة في التحليل الإحصائي:

بهدف معرفة مدى توفر دعائم الحوكمة داخل الجهاز المصرفي الجزائري اعتمدنا على أداة الاستبيان باعتباره من أكثر الأدوات المستخدمة في جمع البيانات المتعلقة بالدراسة. ويضم هذا الاستبيان مجموعة من الأسئلة التي تمت صياغتها بالاستعانة بعدد من الوثائق ذات الصلة بالموضوع محل الدراسة.

ومن أجل تحليل البيانات التي تم جمعها من خلال قوائم الاستبيان، تمت الاستعانة ببرنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS: Statistical Package for Social Sciences; V19)، حيث تم الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية تراوحت ما بين الإحصاء الوصفي و الإحصاء الاستدلالي، على النحو التالي :

- التكرارات والنسب المئوية لوصف الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة؛
- معامل الثبات معيار كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)؛
- اختبار (Kolmogorov-Smirnov) للتأكد من أن البيانات تتصف بالتوزيع الطبيعي بالشكل الذي يمكن من تطبيق الاختبارات الإحصائية المعلمية؛
- مصفوفة معامل الارتباط (Matrix Correlation) للتعرف على درجة الارتباط بين المتغيرات المستقلة للدراسة؛
- المتوسط الحسابي لمعرفة درجة موافقة أفراد العينة عن كل دعامة من دعائم الحوكمة، أيضا تحديد الأهمية النسبية لكل من الدعائم الثلاث، كما تم استخدام الانحراف المعياري لقياس درجة تشتت قيم استجابات أفراد العينة عن المتوسط الحسابي؛

3.6 تحليل ومناقشة النتائج:

- اختبار صدق البناء:

يقصد بصدق البناء مدى نجاح الاختبار في قياس مفهوم فرضي معين، وللقيام بذلك لابد من اختبار الصدق التقاربي (Convergent Validity) للاستبيان من خلال قياس معاملات الارتباط بين مختلف متغيرات دعائم الحوكمة.

جدول (2): مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات دعائم الحوكمة

متغيرات السلوكيات الأخلاقية	متغيرات إدارة المخاطر	متغيرات الرقابة الداخلية	
		1.000	متغيرات الرقابة الداخلية
	1.000	**0.732	متغيرات إدارة المخاطر
1.000	**722	**745	متغيرات السلوكيات الأخلاقية

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تحليل بيانات الاستبيان باستخدام ال SPSS.

** الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01.

يعبر الصدق التقاربي، عن درجة ارتباط مقياس سمة معينة مع مقاييس أخرى صممت لقياس سمات متشابهة، ويعتبر معامل الارتباط الموجب والمرتفع مؤشرا على وجوده. وكما توضحه مصفوفة الارتباط في الجدول. فإن هنالك ارتباطا ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01 بين مقاييس دعائم الحوكمة، الأمر الذي يدل على وجود الصدق التقاربي.

- اعتدالية توزيع البيانات:

لتحديد مدى ملائمة البيانات، تم استخدام اختبار كولموجروف سميرونوف لعينة واحدة (K-S one sample test) لمعرفة إن كانت إجابات الأفراد على عبارات الاستبيان تتبع التوزيع الطبيعي أم لا ومن ثم إمكانية تطبيق اختبارات معلمية..

جدول (3): نتائج اختبار كولموجروف - سميرونوف لإجابات أفراد العينة

الرقم	المتغيرات	Z	المعنوية
	متغيرات الرقابة:		

0.000	2.724	يتوفر المصرف على الأجهزة والوسائل الخاصة بالرقابة المستمرة.	01
0.000	3.168	يتوفر المصرف على الأجهزة والوسائل الخاصة بالرقابة الدورية.	02
0.000	3.071	يقوم المصرف بالفحص الدوري لإجراءات الرقابة الداخلية الموضوعة.	03
0.028	2.165	هناك وعي لدى أفراد المصرف بضرورة تفعيل نظام الرقابة الداخلية.	04
0.001	2.332	يعد المصرف، على الأقل، تقريراً سنوياً حول الظروف التي تمارس فيها الرقابة الداخلية.	05
0.002	1.849	يضع المصرف أنظمة إنذار للكشف المبكر عن المعاملات غير العادية أو المشبوهة.	06
0.000	2.810	يضع المصرف برنامج تدريب دائم يتعرف الموظفون من خلاله على أجهزة مكافحة تبييض الأموال.	07
0.001	2.035	يتوفر المصرف على لجنة مراجعة حيادية.	08
0.001	1.963	تلتزم لجنة المراجعة الخاصة بالمصرف بالتحقق من وضوح ومصادقية المعلومات، الفحص الدقيق للتقارير المالية، والإعلام عن المخالفات المسجلة	09
متغيرات إدارة المخاطر:			
0.000	2.245	يضع المصرف أنظمة لتقدير وتحليل المخاطر تتناسب مع طبيعة وحجم عملياته.	10
0.000	2.556	يضع المصرف إجراءات لقياس واختبار مخاطر الائتمان.	11
0.001	2.006	يوفر المصرف الوسائل المكيفة للضبط والسيطرة على المخاطر التشغيلية .	12
0.008	1.656	يوفر المصرف نظام معلومات داخلي للتعرف على مخاطر أسعار الفائدة.	13
0.001	1.958	يلتزم المصرف بمعدل كفاية رأس المال 8% .	14
0.000	2.084	لا تتجاوز مبالغ الائتمان للمستفيد نسبة 25٪ من رأس مال المصرف.	15
0.000	2.496	لا تقل نسبة التحويل بالمصرف عن 60%.	16
0.000	2.592	لا تقل نسبة السيولة عن 100%.	17
0.000	2.076	يشترك المصرف في تمويل صندوق ضمان الودائع.	18
متغيرات السلوكيات الأخلاقية:			
0.000	2.163	يلتزم المصرف بتنفيذ التعليمات المحددة من طرف مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.	19
0.000	2.084	تسعى الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة للتمكين من قواعد أخلاقيات المهنة والمساواة بالمصرف.	20

0.000	2.189	21	تنسق الإدارة التنفيذية مع مجلس الإدارة لبحث الحوادث ذات العلاقة بالجوانب الأخلاقية.
0.000	2.494	22	يلتزم المصرف بتسجيل عملياته وفق مبادئ المحاسبة للنظام المالي المحاسبي.
0.000	2.148	23	يوفر المصرف، عند الطلب، كل الوثائق والمستندات لمجلس الإدارة، لمراجعي الحسابات، للجنة المصرفية، لمفتشي بنك الجزائر، ولجنة المراجعة.
0.000	2.779	24	يلتزم المصرف دوريا بإعداد ونشر بياناته المالية.
0.000	2.276	25	يلتزم المصرف التصريح بكل القروض الممنوحة إلى مركزية المخاطر.
0.000	2.493	26	يضمن المصرف شمولية ونوعية ومصادقية المعلومات.
0.006	1.693	27	يتميز المصرف بحوكمة شفافة على نحو كاف لمساهمي وللمودعين وأصحاب المصالح الآخرين.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

من النتائج، وعند مستوى دلالة 0.05 يتضح أن توزيع الإجابات كان توزيعا طبيعيا، فجميع النسب الاحتمالية كانت أقل من 0.05 المستوى المعتمد في المعالجة الإحصائية.

- ثبات أداة الدراسة:

أما فيما يخص ثبات أداة الدراسة والذي يقصد به درجة الاتساق الداخلي فيما بين مفردات الأداة، وإمكانية الحصول على نفس النتائج أو نتائج قريبة منها فيما لو كررت الدراسة على عينة أخرى غير عينة الدراسة وفي أوقات مختلفة، فقد تم التأكد منه باستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، وقد أعطى النتائج التالية.

جدول (4): معامل كرونباخ ألفا لأبعاد دعائم الحوكمة وفقا لإجابات أفراد العينة

أبعاد دعائم الحوكمة	عدد فقرات الاستبيان	قيمة معامل ألفا كرونباخ للعينة
الرقابة	09	0.849
إدارة المخاطر	09	0.872
السلوكيات الأخلاقية	09	0.9
الإجمالي	27	0.89

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

توضح النتائج، بأن قيم معامل كرونباخ ألفا بالنسبة لكل بعد من أبعاد دعائم الحوكمة، وإجمالي الأبعاد قد فاقت 60% النسبة المقبولة إحصائيا، أين بلغ معامل ألفا

كروناخ الكلي ما يقارب 90%، وهي نسبة مقبولة جدا، الأمر الذي يشير إلى وجود علاقة ثبات وترابط عالي بين عبارات الاستبيان، تمكننا من الاعتماد عليه في الدراسة.

7. النتائج والتوصيات:

1.7 نتائج اختبار فرضية الدراسة:

تنص الفرضية على أن " المصارف تلتزم بتعليمات وقوانين بنك الجزائر المتعلقة بإرساء دعائم الحوكمة داخل الجهاز المصرفي الجزائري ". وقد تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة بدعائم الحوكمة في المصارف وفقا لتعليمات بنك الجزائر كما يوضحه الجدول الموالي:

جدول (5): المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة

الرقم في الاستبيان	المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
متغيرات الرقابة:				
01	الرقابة 1	4.1757	0.7826	عالية
02	الرقابة 2	4.2432	0.5688	عالية جدا
03	الرقابة 3	3.7297	1.0636	عالية
04	الرقابة 4	3.9054	1.0620	عالية
05	الرقابة 5	4.1486	0.7343	عالية
06	الرقابة 6	3.3378	1.2526	متوسطة
07	الرقابة 7	3.0541	0.8741	متوسطة
08	الرقابة 8	4.1081	0.7863	عالية
09	الرقابة 9	4.1216	0.7576	عالية
	إجمالي الرقابة	3.9805	0.6039	عالية
متغيرات إدارة المخاطر:				
10	إدارة المخاطر 1	3.7703	1.0669	عالية
11	إدارة المخاطر 2	3.8919	1.0671	عالية

عالية	1.2344	3.7432	إدارة المخاطر 3	12
عالية	0.0751	3.4595	إدارة المخاطر 4	13
عالية	0.9504	3.9730	إدارة المخاطر 5	14
عالية	0.8258	3.9459	إدارة المخاطر 6	15
عالية	0.8110	3.5811	إدارة المخاطر 7	16
عالية	0.7662	3.6486	إدارة المخاطر 8	17
عالية	0.8583	3.9459	إدارة المخاطر 9	18
عالية	0.6662	3.7733	إجمالي إدارة المخاطر	
متغيرات السلوكيات الأخلاقية:				
عالية جدا	0.6933	4.2297	السلوكيات الأخلاقية 1	19
عالية	0.8258	3.9459	السلوكيات الأخلاقية 2	20
عالية	0.8347	3.6486	السلوكيات الأخلاقية 3	21
عالية جدا	0.6520	4.2838	السلوكيات الأخلاقية 4	22
عالية جدا	0.7905	4.2432	السلوكيات الأخلاقية 5	23
عالية	0.7720	4.0811	السلوكيات الأخلاقية 6	24
عالية جدا	0.7571	4.3108	السلوكيات الأخلاقية 7	25
عالية	0.8989	3.9865	السلوكيات الأخلاقية 8	26
عالية	0.9754	3.7027	السلوكيات الأخلاقية 9	27
عالية	0.5999	4.0480	إجمالي السلوكيات الأخلاقية	
عالية	0.5651	3.9339	المتوسط العام	

المصدر: من إعداد الباحثة بالنظر إلى نتائج الاستبيان.

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن المتوسطات الحسابية للعبارات، تقع ضمن المجال [3.4- 4.2] والذي يعكس درجة موافقة مرتفعة، مما يعني أن تقييم آليات الرقابة الداخلية والخارجية لمستوى انضباط المصارف هو تقييم إيجابي، وعليه نقبل فرضية الدراسة التي تنص على أن المصارف العاملة في الجزائر تلتزم بتعليمات وقوانين بنك الجزائر المتعلقة بإرساء دعائم الحوكمة داخل الجهاز المصرفي الجزائري.

2.7 تحليل نتائج الدراسة:

- نتائج مستمدة من تحليل إجابات أفراد العينة:

إن النتائج المتوصل إليها من خلال التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات تدل على أن، مستوى التزام المصارف بإرساء دعائم الحوكمة داخل الجهاز المصرفي الجزائري كان عاليا، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لدرجة إجابات الأفراد على العبارات المكونة لآراء مراجعي الحسابات الداخليين ومفتشي بنك الجزائر (3.9339). النتيجة التي يمكن أن تفسر بالوجود الفعلي لهذه الدعائم ضمن قوانين وتعليمات بنك الجزائر الموجهة للمصارف، وبالفهم الصحيح لها من قبل الأجهزة الداخلية والأجهزة الخارجية المكلفة بالرقابة على التسيير والإدارة. أين بلغ المتوسط الحسابي لمستوى التزام المصارف بتعليمات وقوانين المتعلقة بدعامة الرقابة الداخلية (3.9805)، كما بلغ المتوسط الحسابي المتعلق بدعامة إدارة المخاطر (3.7733)، ودعامة السلوكيات الأخلاقية (4.0480)، والمتوسطات الثلاثة تعبر عن مستويات عالية من الالتزام بالتعليمات والقوانين الخاصة بكل دعامة من الدعائم؛

- نتائج مستمدة من تحليل التكرار لإجابات أفراد العينة:

أظهر التوزيع التكراري (Frequency Table) لإجابات الأفراد على أسئلة الاستبيان الذي يهدف إلى التعرف على مدى التزام المصارف بدعائم الحوكمة النتائج التالية:

- 1- جاءت إجابات أفراد العينة على السؤال الأول (يتوفر المصرف على الأجهزة والوسائل الخاصة بالرقابة المستمرة) نسبة (56.75%) موافق، ونسبة (33.78%) موافق بشدة ، الأمر الذي يفسر أهمية الفحص والمراقبة الدائمة والمستمرة لمستندات المصرف على مدار السنة؛
- 2- جاءت إجابات أفراد العينة على السؤال الثاني (يتوفر المصرف على الأجهزة والوسائل الخاصة بالرقابة الدورية) بنسبة (66.21%) موافق، موافق بشدة بنسبة (29.79%)، الأمر الذي يفسر أهمية الفحص والمراقبة الدورية لمستندات المصرف على فترات دورية من السنة؛
- 3- جاءت إجابات أفراد العينة على السؤال الثالث (يقوم المصرف بالفحص الدوري لإجراءات الرقابة الداخلية الموضوعية) بنسبة (55.4%) موافق، ما يدل على أهمية هذا الفحص في التأكد من فاعلية تعليمات وإجراءات الرقابة الداخلية المطبقة داخل المصرف؛

- 4- جاءت الإجابات على السؤال الرابع (هناك وعي لدى أفراد المصرف بضرورة تفعيل نظام الرقابة الداخلية) بنسبة (37.87%) لموافق، و(33.78%) لموافق بشدة، ما يفسر تحلي الأفراد العاملين بالمصرف بالوعي الكافي ليكونوا فعالين في تحقيق أهداف الرقابة الداخلية؛
- 5- جاءت الإجابات على السؤال الخامس (يعد المصرف، على الأقل، سنويا تقريراً حول الظروف التي تمارس فيها عملية الرقابة الداخلية) بنسبة (52.7%) موافق، الأمر الدال على التزام المصرف بالشفافية المطلوبة منه من خلال إعداداته لتقرير سنوي مفصل توضح فيه الأنشطة والعمليات التي تم تنفيذها، وتوجه هذه الأنشطة ونطاقها، والجدول الزمني للعمل المنجز، والتقدم المحرز في تنفيذ التوصيات ذات الأولوية والنتائج المحصل عليها؛
- 6- جاءت إجابات أفراد العينة على السؤال السادس (يضع المصرف أنظمة إنذار للكشف المبكر عن المعاملات غير العادية أو المشبوهة)، بنسبة (31.08%) لموافق، ونسب (21.62%)، (20.27%)، (18.91%) لغير موافق، موافق بشدة ومحايد على التوالي. ويفسر ذلك كدلالة على أهمية الكشف المبكر عن أي خطأ أو تلاعب يمكن أن يطل معاملات المصرف، والذي يمكن أن يعرضه لاختلالات داخلية تؤثر على السير الحسن له؛
- 7- جاءت إجابات أفراد العينة على السؤال السابع (يضع المصرف برنامج تدريب دائم يتعرف الموظفون من خلاله على أجهزة مكافحة تبييض الأموال)، بنسبة (55.4%) موافق، ونسبة (6.75%) لكل من محايد وغير موافق على السواء، ويفسر ذلك كدلالة على الاهتمام الجاد للمصرف ببرامج التدريب والتكوين الخاصة بمكافحة تبييض الأموال؛
- 8- جاءت الإجابات على السؤال الثامن (يتوفر المصرف على لجنة مراجعة حيادية)، بنسبة (37.83%) لموافق، و(36.48%) لموافق بشدة، ما يدل على استغناء المصرف لأهم الشروط الواجب توافرها في أعضاء لجنة المراجعة، وهي أن يكونوا من غير التنفيذيين؛
- 9- جاءت إجابات أفراد العينة على السؤال التاسع (تلتزم لجنة المراجعة الخاصة بالمصرف بالتحقق من وضوح ومصداقية المعلومات، الفحص الدقيق للتقارير المالية، والإعلام عن المخالفات المسجلة)، نسبة (42%) لموافق، موافق بشدة بنسبة (35.13%)، ويفسر ذلك

- كدلالة على الدور الهام الذي يقع على عاتق هذه اللجنة في التأكد من سلامة ونزاهة القوائم المالية الخاصة بالمصرف ومن ثم الحفاظ على حقوق مختلف أصحاب المصلحة؛
- 10- جاءت الإجابات على السؤال العاشر (يضع المصرف أنظمة لتقدير وتحليل المخاطر تتناسب مع طبيعة وحجم عملياته)، بنسبة (39.23%) موافق، بنسبة (28.37%) موافق بشدة. الأمر الدال على أهمية إقامة المصرف لنظام داخلي لتقدير وتحليل وتكييف هذا الأخير مع طبيعة وحجم عملياته، بغرض ترقب مختلف المخاطر التي يتعرض لها ؛
- 11- جاءت إجابات أفراد العينة على السؤال الحادي عشر (يضع المصرف إجراءات لقياس واختبار مخاطر الائتمان)، بنسب (42%) موافق، (31%) لموافق بشدة و(19%) لغير موافق، ويفسر ذلك أهمية إجراءات المصرف في التعامل مع المخاطر الائتمان وتخفيفها؛
- 12- جاءت إجابات أفراد العينة على السؤال الثاني عشر (يوفر المصرف الوسائل المكيّفة للضبط والسيطرة على المخاطر التشغيلية)، بنسبة (36.48%) موافق، وتلاههم موافق بشدة بنسبة (27%)، (20.27%) محايد، ويفسر ذلك أهمية تكييف المصرف للوسائل اللازمة في التعامل مع المخاطر التشغيلية وتخفيفها؛
- 13- جاءت إجابات أفراد العينة على السؤال الثالث عشر (يوفر المصرف نظام معلومات داخلي للتعرف على مخاطر أسعار الفائدة)، بنسبة (29.72%) محايد، (25.67%) موافق وموافق بشدة بنسبة (21.62%). ويفسر ذلك أهمية نظام المعلومات الداخلي للمصرف؛
- 14- جاءت إجابات أفراد العينة على السؤال الرابع عشر (يلتزم المصرف بمعدل كفاية رأس المال 8%)، بنسبة (38%) موافق، وتلاههم موافق بشدة بنسبة (33.78%)، (21.62%) محايد، ويفسر ذلك كدلالة على أهمية هذه النسبة كأداة احتراز وحماية للمصرف، ودورها في التخفيف من المخاطر والمحافظة على قيمة المصرف؛
- 15- جاءت الإجابات على السؤال الخامس عشر (لا تتجاوز مبالغ الائتمان للمستفيد نسبة 25% من رأس مال المصرف)، بنسبة (46%) موافق، ويفسر ذلك كدلالة على وجود هذه النسبة وعلى أهميتها في التخفيف من المخاطر الائتمانية للمصرف؛

- 16- جاءت إجابات أفراد العينة على السؤال السادس عشر (لا تقل نسبة التحويل بالمصرف عن 60%)، بنسبة (48.64%) محايد، وتلاههم موافق بنسبة (33.78%)، (14.86%) موافق بشدة، ويفسر ذلك كدلالة على هذه النسبة في حفاظ المصرف على بعض التوازن بين توظيفاته وموارده طويلة الأجل من العملة الوطنية؛
- 17- جاءت الإجابات على السؤال السابع عشر (لا تقل نسبة السيولة عن 100%)، بنسبة (48.66%) لمحايد، موافق ب (33.88%)، وموافق بشدة (16.21%)، ويفسر ذلك أهمية إبراز المصرف لقدرته المالية في مواجهة التزاماته المطلوبة ضمن الأجل القصير؛
- 18- جاءت الإجابات على السؤال الثامن عشر (يشترك المصرف في تمويل صندوق ضمان الودائع)، بنسبة (48%) لمحايد و(33.88%) لموافق. ويفسر ذلك على أن المصارف تلتزم اتجاه بعضها البعض عن طريق المشاركة في تمويل صندوق ضمان الودائع؛
- 19- جاءت إجابات أفراد العينة على السؤال التاسع عشر (يلتزم المصرف بتنفيذ التعليمات المحددة من طرف مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية)، بنسبة (43.24%) موافق، وتلاههم موافق بشدة بنسبة (37.83%)، ويفسر ذلك كدلالة على ضرورة تقييد المصرف بتعليمات مجلس إدارته والإدارة التنفيذية من أجل بلوغ الأهداف المبتغاة؛
- 20- جاءت الإجابات على السؤال العشرين (تسعى الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة للتمكين من قواعد أخلاقيات المهنة والمساواة بالمصرف)، بنسبة (47.3%) موافق، وتلاههم موافق بشدة بنسبة (27%)، ويفسر ذلك كدلالة على اهتمام مجلس إدارة المصرف وإدارته التنفيذية ببث الالتزام السلوكي من خلال الإلتزام بالأخلاقيات وقواعد السلوك المهني الرشيد والتوازن في تحقيق مصالح كافة الأطراف المرتبطة بالمصرف؛
- 21- جاءت إجابات الأفراد على السؤال الواحد والعشرين (تنسق الإدارة التنفيذية مع مجلس الإدارة لبحث الحوادث ذات العلاقة بالجوانب الأخلاقية)، بنسبة (42%) لمحايد و(35.13%) لموافق. الأمر الذي ويفسر عدم الاهتمام بأهمية العلاقة التبادلية المتواجدة بين مجلس إدارة المصرف وإدارته التنفيذية فيما يخص التعامل الصارم مع الجوانب الأخلاقية التي يمكن أن تضر بسمعة المصرف وقيمه ككل؛

22- جاءت الإجابات على السؤال الثاني والعشرون (يلتزم المصرف بتسجيل عملياته وفق مبادئ المحاسبة المعروفة في النظام المالي المحاسبي)، بنسبة (54%) موافق، وتلاهم موافق بشدة بنسبة (38%)، ويفسر ذلك مدى التزام المصارف بالشفافية والمصادقية ضمن معاملاتها، كما تعكس النسب مستوى التمكين الذي بلغته في إعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمصرف، وبالتالي الاقتراب من الممارسات المحاسبية العالمية؛

23- جاءت الإجابات على السؤال الثالث والعشرون (يوفر المصرف، عند الطلب، كل الوثائق والمستندات لمجلس الإدارة، لمراجعي الحسابات، للجنة المصرفية، لمفتشي بنك الجزائر، وللجنة المراجعة)، بنسبة (43.24%) موافق و(42%) موافق بشدة. ويفسر ذلك كدلالة على أهمية ودور كل من آليات الرقابة الداخلية وآليات الرقابة الخارجية في تدقيق ومراجعة الوثائق والمستندات الخاصة بالمصرف؛

24- جاءت إجابات أفراد العينة على السؤال الرابع والعشرون (يلتزم المصرف دوريا بإعداد ونشر بياناته المالية)، بنسبة (60%) موافق، وموافق بشدة بنسبة (27%)، ويفسر ذلك أهمية النشر الدوري للمصرف لجميع بياناته ونتائجه المالية؛

25- جاءت الإجابات على السؤال الخامس والعشرون (يلتزم المصرف التصريح بكل القروض الممنوحة إلى مركزية المخاطر)، موافق بشدة بنسبة (44.6%) وموافق (36.48%)، الأمر الدال على أهمية قيام المصرف بهذا الإجراء للتقليل من المخاطر المرتبطة بالقروض؛

26- جاءت إجابات أفراد العينة على هذا السؤال (يضمن المصرف شمولية ونوعية ومصادقية المعلومات)، بنسبة (48.64%) موافق، وتلاهم موافق بشدة بنسبة (29.73%)، ويفسر ذلك كدلالة على ضرورة توفير المصرف لقاعدة بيانات ومعلومات تكون في متناول المساهمين والمودعين، بشكل خاص، وكل أصحاب المصلحة عند طلبها؛

27- جاءت الإجابات على السؤال السابع والعشرون (يتميز المصرف بحوكمة شفافة على نحو كاف لمساهميهم وللمودعين وأصحاب المصالح الآخرين)، بنسبة (32.43%) موافق، وتلاهم موافق بشدة بنسبة (24.32%)، (33.78%) محايد، ويفسر ذلك كدلالة على

إغفال القائمين على شؤون المصرف بأهمية الالتزام بالإفصاح بشكل يسمح لذوي الصلة بالمصرف الاطلاع على المعلومات التي تمكنهم من اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت الملائم؛

8. الخاتمة والتوصيات:

لقد حاولت هذه الدراسة توضيح الدعائم الأساسية التي يركز عليها نظام الحوكمة داخل القطاع المصرفي الجزائري، كما امتدت أبعادها إلى التحقق من مدى توفر هذه الدعامات ومن تطبيقها الفعلي. وعلى ضوء ما جاء في الجانب النظري، فإنه تجدر الإشارة إلى أن الجهاز المصرفي الجزائري أضحى يتوفر على قاعدة من الأنظمة التشريعية والتنظيمية تعمل على دعم وتعزيز الإدارة المصرفية، وهي أصلا مستوحاة من توصيات اتفاقيات لجنة بازل. أين استطاعت السلطات النقدية، ممثلة في بنك الجزائر، التماسي مع التغيرات الحاصلة على المستوى الدولي بهذا الخصوص وما انبثق عن مقررات اللجنة، أين أجبر بنك الجزائر المصارف على تأسيس أنظمة للرقابة الداخلية تساعدها على مواجهة مختلف المخاطر، مستهدفا بذلك إعطاءها قوة ومتانة أكبر. كما يوجد تفعيل أيضا لآليات الرقابة الخارجية بتعديل دور محافظي الحسابات، وذلك من خلال تكريس مبادئ الحوكمة المعتمدة من طرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

أظهرت النتائج مستوى التزام مرتفع للمصارف بقوانين وتعليمات بنك الجزائر الرامية إلى الإرساء الفعلي لدعائم الحوكمة داخلها، الأمر الذي يمكننا من تفسير النتيجة بالوجود والتطبيق الحقيقي لهذه الدعائم ضمن المنظومة المصرفية الجزائرية، وإلى الفهم الصحيح لها من الأجهزة الداخلية وكذا الخارجية المكلفة بالرقابة على تسيير وإدارة هذه المؤسسات.

في ضوء ما تقدم، وبناء على نتائج الدراسة وبعد عرضها وتحليلها نوصي بالآتي:

1. وضع دليل إرشادي لحوكمة المؤسسات المصرفية يهدف إلى تعزيز الحوكمة وإدارة المخاطر في المؤسسات المصرفية، ويوضح أهمية دعائم الحوكمة في تحقيق السلامة والمتانة

- للمعاملات المصرفية، كما يوضح مسؤوليات ومهام كل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية اتجاه المساهمين والمودعين وأصحاب المصلحة الآخرين؛
2. عدم إغفال أهمية الجانب الأخلاقي والسلوكي ضمن العمل المصرفي، وذلك من خلال الاهتمام الجدي بوضع مدونة أخلاقية تضبط سلوكيات وتصرفات جميع العاملين والمسؤولين داخل المؤسسة المصرفية؛
3. الإسراع في تنفيذ قوانين وتعليمات بنك الجزائر، وأيضا إتباعها بتعليمات تفصيلية توضح كيفية تطبيق هذه القوانين والتعليمات الصادرة بالشكل المنصوص عليه دوليا؛
9. المراجع:

● المقالات:

- محمد زيدان (2009)- أهمية إرساء وتعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي (بالإشارة إلى البنوك الجزائرية)- مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة فرحات عباس - سطيف - الجزائر - العدد 9-.
- Adolf BERLE, Gardiner MEANS (1932) - The Modern Corporation and Private Property- Transaction Publishers- USA.
- Chunxia JIANG, Genfu FENG, Jianhua ZHANG (2012)- Corporate Governance and Bank Performance in China- The Journal of Chinese Economic & Business Studies- Vol. 10- N° 02.
- Ghillyer, A.W (2010) - A Real World Approach- Business Ethics- New York- McGraw-Hill.
- Michael JENSEN, William MECKLING (1976)- Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure- Journal of Financial Economics- October - Vol. 03- N° 04.
- Ronald COASE (1937) - The nature of the firm- Economica- Vol. 04- issue 04-.

● التقارير:

- الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء (2008)- تقرير حول: حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحوكمة - الجزائر - نوفمبر-.
- OECD (2004)- Principes de la gouvernance d'entreprise-.

● القوانين والتعليمات:

- بنك الجزائر - تقرير حول التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2010 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2011 - الجزائر .
- Banque d'Algérie- Règlement N°11-08- Contrôle interne des banques et établissements financiers- Le 28 Novembre 2011.

- Banque d'Algérie- Règlement N°14-01 Portant « Coefficients De Solvabilité Applicables Aux Banques Et Établissements Financiers » - Le 16 Février 2014.
- Journal Officiel De La République Algérienne N° 42- Loi N° 10-01 du 29 juin 2010 relative aux professions d'expert-comptable, de commissaire aux comptes et de comptable agréé.

● المداخلات :

- عبد الرزاق الشحادة، سمير إبراهيم البرغوثي(2009)- ركائز الحوكمة ودورها في ضبط إدارة الأرباح في البيئة المصرفية في ظل الأزمة المالية العالمية- مداخلة قدمت في الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية- 21/20 أكتوبر - جامعة فرحات عباس- الجزائر.
- محبوب بن حمودة، فطيمة بن عبد العزيز (2011)- البعد غير الأخلاقي للمعاملات في المصارف الربوية (دراسة ميدانية على الشروط المصرفية)- مداخلة قدمت في المؤتمر الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل- 23/ 24 فيفري - المركز الجامعي بغرداية- الجزائر.

● المذكرات والرسائل:

- Florent LEDENTU (2008) - Système de gouvernance d'entreprise et présence d'actionnaires de contrôle : Le cas Suisse- Thèse de Doctorat en sciences économiques et sociales- Université de Fribourg- Suisse- p17.